الأمم المتحدة

E/AC.51/2011/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 March 2011
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الحادية والخمسون
الدورة التنظيمية، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١
الدورة الموضوعية، ٦ حزيران/يونيه – ١ تموز/ يوليه ٢٠١١
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل التنسيق: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

تشكل مساهمة الأمم المتحدة أحد الأبعاد الرئيسية لمساهمة المجتمع الدولي في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) المضطلع بها في إطار الاتحاد الأفريقي. ويقدم هذا التقرير استعراضا عاما للأنشطة الفردية والجماعية التي اضطلعت بها كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠ دعما للشراكة الجديدة. وقد أُعد هذا الاستعراض وفقا للمجموعات المواضيعية التسع المنشأة في إطار آلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا التي تدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى عقد اجتماعاتها.

* E/AC.51/2011/1.

200411 190411 11-28047 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويتناول التقرير الأبعاد المختلفة للأنشطة الفردية والجماعية التي تضطلع بها هيئات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، بما في ذلك تعبئة الموارد، والتحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في ضوء الأزمات الأخيرة في البلدان الأفريقية.

أولا – مقدمة

١ – أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والأربعين بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، ثم سنويا بعد ذلك، تقريرا عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المضطلع بها في إطار الاتحاد الأفريقي (A/60/16، الفقرة ٢٣٧). وأيدت الجمعية العامة الطلب في قرارها ٢٤٤/٦٥.

ثانيا – الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢ – يبين هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بالاعتماد على الإسهامات التي قدمها كل كيان على حدة. وينظَّم هذا الدعم حول المجموعات المواضيعية التسع المطابقة لأولويات الشراكة الجديدة.

ألف – تطوير الهياكل الأساسية

٣ – تتألف المجموعة المواضيعية للهياكل الأساسية التي تنسقها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أربع مجموعات فرعية هي: المياه والصرف الصحي، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل. ولقد شهدت الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقودة في كمبالا في تموز/يوليه ٢٠١٠، تطورا هاما تمثل في بدء برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا الذي يسترشد به الآن في أنشطة المجموعة.

٤ – ففي مجال المياه والصرف الصحي، قدمت المجموعة دعما كبيرا للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه من أجل وضع وتنسيق سياسات واستراتيجيات تتعلق بالمياه. وساعدت أيضا في جمع الأموال من أجل مرفق المياه الأفريقي، ونشر المعلومات من خلال إصدار منشورات من قبيل تقرير المياه في أفريقيا ويومية المياه في أفريقيا، وتعزيز وحدات المياه التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات المعنية بأحواض الأنهار والبحيرات.

٥ – وواصل البنك الدولي دعم خطة العمل قصيرة الأجل المتعلقة بالهياكل الأساسية المضطلع بها في إطار الشراكة الجديدة وأدار، من خلال صندوق استئماني متعدد المانحين، مبلغ ١٩١ مليون دولار لصالح مبادرة حوض النيل. وتسعى البلدان الأعضاء من خلال المبادرة إلى الاستفادة من موارد النهر بطريقة مستدامة، وتقاسم المنافع الاجتماعية – الاقتصادية الكبيرة

وتعزيز السلام والأمن الإقليميين. ويقدِّم الدعم في إطار الصندوق الاستئماني من خلال مشاريع المساعدة التقنية والاستثمارات على صعيد الحوض الفرعي.

٦ - واقترحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، جنباً إلى جنب مع مرفق البيئة العالمية، إطارا استراتيجيا لإدارة مشروع طبقة المياه الجوفية النوبية. ووُضِع نموذج يحاكي سلوك الطبقة الجوفية في حال سحب كميات كبيرة من المياه، وجرى استعراض الإطار القانوني القائم المتعلق باستخدام هذه الموارد المائية المشتركة في الدول المعنية (مصر والسودان وتشاد).

٧ - وفي مجال الطاقة، ركزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الحصول على الطاقة وضمان كفاءتها والاستفادة من مصادرها المتجددة. وتلقت لجنة الاتحاد الأفريقي الدعم لإعداد رؤية الطاقة في أفريقيا عام ٢٠٣٠. وأجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسات عن نظم الطاقة الريفية، والتنمية المستدامة للوقود الحيوي، وعن إنشاء مرفق لتمويل الطاقة النظيفة من قبل مصرف التنمية الأفريقي.

٨ - وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة دعم الشراكة الجديدة من خلال مبادرتها بشأن بناء القدرات من أجل الحصول على الكهرباء والإمداد بها على الصعيد الأقاليمي في أفريقيا، وتعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع الأطر السياساتية والمؤسسية والتنظيمية الملائمة للربط بين شبكات الكهرباء الإقليمية. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، نُظمت في مجمع الطاقة في الجنوب الأفريقي وشركة إسكوم في جنوب أفريقيا جولة دراسية لبناء القدرات ضمت ١٦ مشاركا من مجمع الطاقة في شرق أفريقيا ومجمع الطاقة في وسط أفريقيا.

٩ - وأجرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومرفق البيئة العالمية تقييمات لجدوى إنشاء محطات صغيرة للطاقة الكهرمائية في بلدان أفريقية شتى. وساعدت اليونيدو أيضا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إنشاء المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في برايا. وسيقوم المركز، في جملة أمور، بتعزيز تطوير أسواق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في غرب أفريقيا وتنفيذ مشاريع إرشادية مع إمكانية رفع مستواها على الصعيد الإقليمي.

١٠ - وفي مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ساعدت مجموعة آلية التنسيق الإقليمية على صياغة خطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصاد المعرفة وتوفير المدخلات الفنية لاجتماع عقد في إطار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٩ بشأن موضوع ''تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا: تحديات التنمية وآفاقها''. وتتعاون حاليا في تنفيذ مشروع بشأن تنسيق سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا.

١١ - وفي مجال النقل، ركزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عملها على توفير الدعم من أجل تنفيذ برنامج سياسات النقل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتنفيذ قرار ياموسوكرو بشأن تحرير النفاذ إلى أسواق النقل الجوي.

باء - الحوكمة

١٢ - تدعم مجموعة الحوكمة، التي ينسقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برامج الحوكمة لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتتواءم خطة عمل المجموعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ على نحو وثيق مع الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي (٢٠٠٩-٢٠١٢) وخطة وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة.

١٣ - ووافقت المجموعة في معتكفها السنوي، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على هيكل لمجموعة فرعية جديدة هي: الحوكمة الاقتصادية وحوكمة الشركات، بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وحقوق الإنسان، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والانتخابات، بقيادة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ والخدمة العامة والإدارة العامة، بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والديمقراطية والحوكمة، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وواصل أعضاء المجموعة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومرفق تمويل الطاقة النظيفة، توفير الخدمات الاستشارية والتقنية والدعم المالي لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة.

١٤ - وقدمت وكالات الأمم المتحدة، في سياق دعمها للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، الدعم للبعثات لدى جيبوتي وسيراليون، ولبعثة استعراض قطرية في زامبيا. ودرس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الطريقة التي تمكنت بها أربعة بلدان من تصميم خطط عملها الوطنية المتعلقة بالآلية وتحديد تكلفتها ودمجها في الخطط الإنمائية الوطنية. وقدم البرنامج الإنمائي أيضا الدعم المؤسسي لأمانة الآلية وعقد اجتماعات توعية مع البرلمانيين والمجتمع المدني لتعزيز المشاركة بشكل أفضل في العملية. ونتيجة لذلك، بلغ عدد البلدان التي انضمت إلى الآلية ٣٠ بلدا، أكمل الاستعراض ١٤ بلدا منها.

١٥ - وتنشر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقرير الحوكمة في أفريقيا، الذي يقيّم ويرصد التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في مجال الحوكمة، ويحدد الثغرات الموجودة في قدرات مؤسسات الحوكمة، ويقدم التوصيات السياساتية بشأن كيفية تحسين الحوكمة في القارة. ويتضمن منشورها الرئيسي، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، تحليلا مستفيضا للتطورات

الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة في القارة، فضلا عن المسائل الإنمائية الراهنة والمستجدة في مجال التنمية. وتركز طبعة عام ٢٠١١ على دور الدولة في التحول الاقتصادي، وتدعو إلى دور أقوى للدولة في توجيه الجهود الإنمائية وإلى تعزيز قدرة الدولة ومساءلتها في ذلك الصدد.

١٦ - وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التعاون مع الرابطة الأفريقية للإدارة العامة والتنظيم لتعزيز معارف ومهارات موظفي الخدمة العامة في أفريقيا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، سهلت الإدارة عقد مؤتمر المائدة المستديرة الـ ٣٢ في ديربان، جنوب أفريقيا. ويسّرت أيضا جلسة عن تعزيز فعالية الإدارة العامة من خلال تعزيز القدرات القيادية في مجال الحوكمة المحلية.

١٧ - وركز كيان الأمم المتحدة المعني[(١)] بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دعمه على العمليات الانتخابية، وبناء قدرات البرلمانيين لدعم جداول الأعمال المتعلقة بتمكين المرأة والتثقيف المراعي للمنظور الجنساني في المجالين المدني والانتخابي. ففي السودان، تعاونت الهيئة بشكل وثيق مع اللجنة الانتخابية الوطنية ومراقبي الانتخابات وراصديها في الاتحاد الأفريقي لتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل العملية الانتخابية. ونتيجة لذلك، استفاد من أنشطتها لبناء القدرات، أكثر من ٦٠٠ مرشحة و ٨٦ حزبا سياسيا، فضلا عن ٤٠٠ صحافي . وللاطلاع على تجربة رواندا في تحويل المبدأ الدستوري المتمثل في المساواة بين الجنسين إلى فعل، نُظّمت زيارة دراسية لـ ٢٥ برلمانيا من جنوب السودان.

١٨ - وعقد مكتب الأمم المتحدة للاتفاق العالمي، مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهما طرفان موقعان على اتفاقية نزاهة قطاع الأعمال وشريكان في التنمية، اجتماع مائدة مستديرة بشأن مكافحة الفساد في لاغوس، نيجيريا، في عام ٢٠١٠، صادق فيها مديرو قطاع الأعمال النيجيريون على الإطار العالمي الأول للإفصاح عن جهود مكافحة الفساد في الشركات. وتعهدوا بدمج المبادئ في عملياتهم الفردية وجهود الإفصاح التي يبذلونها.

(١) أنشئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ القاضي بدمج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، ومكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وبدأت الهيئة عملها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

١٩ - وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المساعدة في إعداد قوانين جديدة للمنافسة وتعديلها واعتمادها في ثمانية بلدان، ونظم دورات تدريبية وحلقات دراسية تتعلق بقانون المنافسة. وأسهم أيضا في إنشاء وكالات للمنافسة في عدد من البلدان.

جيم - السلام والأمن

٢٠ - يشترك في رئاسة مجموعة السلام والأمن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي[٢] بالنيابة عن إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، وأمانة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتضم المجموعة ثلاث مجموعات فرعية هي: هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع؛ وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة.

٢١ - وقدمت إدارة الشؤون السياسية الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب النزاعات، ودعم الوساطة، والمساعدة الانتخابية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي. وواصلت الإدارة أيضا تعزيز تعاونها مع المنظمات دون الإقليمية بشأن منع نشوب النزاعات والوساطة، والمساعدة الانتخابية وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وسعت الإدارة، من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ما يخص منع نشوب النزاعات، وتوطيد السلام وتعزيز الحكم الرشيد. وأرسلت بعثات مشتركة للمساعي الحميدة والوساطة إلى بنن، وتوغو، وغانا، والنيجر لتعزيز الحوار وضمان استمرار تعاون جميع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين بشأن تنفيذ العمليات المتعلقة بالسلام والسياسة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، بدأت الإدارة تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الإنذار المبكر، والوساطة، ومنع نشوب النزاعات.

٢٢ - وتشارك الإدارة بشكل كامل مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنفيذ برنامج للتعاون اتفقتا عليه لمنع نشوب النزاعات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أنشأت الإدارة فريق اتصال مع الجماعة الإنمائية، يقع مقره في غابورون. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أوفدت الإدارة مستشارا سياسيا أقدم إلى مدغشقر للعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري على توفير دعم الأمم المتحدة المنسق لفريق الوساطة التابع للجماعة الإنمائية. ولتحسين فعالية شراكات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال الوساطة، نظمت إدارة الشؤون السياسية

(٢) أنشئ مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٠ ويتوقع أن يؤدي إلى تحسين التنسيق والكفاءة في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن قضايا السلام والأمن.

والاتحاد الأفريقي وأكاديمية فولك برنادوت الدورة الدراسية الثانية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن بناء القدرات في مجال الحوار والوساطة من خلال تبادل الخبرات، في نيروبي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٢٣ - وتمشيا مع الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي (٢٠٠٩-٢٠١٢)، ركزت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني فيما قدمتاه من دعم على تطوير القدرات العملية للهيكل الأفريقي للسلام والأمن والقوة الاحتياطية الأفريقية. وأسهمت إدارة عمليات حفظ السلام أيضا في تطوير النظام القاري للإنذار المبكر من خلال التعاون مع مركز عملياته وغرفة عمليات الاتحاد الأفريقي.

٢٤ - وبالتشاور مع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بأفريقيا المشتركة بين الوكالات، أعد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا استعراض الأمين العام الشامل لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في عام ١٩٩٨ عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (انظر A/65/152-S/2010/526). واستنادا إلى ما أجري من استعراض للمنجزات وتحديد للتحديات في تنفيذ التوصيات المقدمة في عام ١٩٩٨، اقترح التقرير مشاركة الأمم المتحدة مع أفريقيا بشكل أكثر استباقية، بما يتماشى مع أولويات القارة.

٢٥ - وإضافة إلى ليبريا وغينيا، ارتفع عدد البلدان الأفريقية على جدول أعمال لجنة بناء السلام من أربعة إلى ستة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت اللجنة تعميق شراكتها مع الاتحاد الأفريقي بعقد اجتماع تشاوري سنوي مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٠. ويوفر صندوق بناء السلام حاليا التمويل لأنشطة بناء السلام في ١٤ بلدا أفريقيا. وتساعد اللجنة هذه البلدان بتوفير الدعم السياسي لها ومرافقتها في الانتقال من الحرب إلى السلام الدائم، ومساعدتها في حشد الموارد اللازمة للأولويات المتفق عليها، وتعزيز العمل المنسق بين كافة الجهات الفاعلة المعنية المشاركة في مجال بناء السلام في هذه البلدان.

٢٦ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم تنفيذ برنامج عمل أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٠) بشأن تعزيز سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية في أفريقيا. ووفر أيضا المساعدة التقنية لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومختلف المنظمات والآليات الإقليمية وشبه الإقليمية، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من أجل تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (٢٠٠٧-٢٠١٢).

٢٧ - وبالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وظفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعمها للدول الأعضاء من أجل وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية تتعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الأمر الذي يستدل عليه من اعتماد تلك الخطط في رواندا، وسيراليون، وكوت ديفوار، وليبريا. وشملت العناصر الرئيسية منع العنف الجنساني وحماية من تعرضن له، ومشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات السلام، وتدريب قوات حفظ السلام في مجال حقوق الإنسان للمرأة والقضايا المتصلة بالعنف الجنساني. وفي الصومال، أدى الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالشؤون بالجنسانية إلى إنشاء فرقة عمل معنية بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حزيران/يونيه ٢٠١٠، تضطلع فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور الأمانة.

٢٨ - وعملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن كثب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على البرامج القارية المتصلة بحماية ومساعدة النساء والأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وأسفرت الشراكة القوية والقائمة منذ وقت طويل بين المفوضية والاتحاد الأفريقي عن اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم. ولغاية اليوم حصلت الاتفاقية على ٣١ توقيعا وعلى ٤ تصديقات، ومن المتوقع أن تمنع التهجير القسري وأن تحسن ظروف ضحاياه.

دال - الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٢٩ - تقدم المجموعة الدعم لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، لا سيما من خلال تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. ومن النتائج الرئيسية للاجتماع الذي عقدته المجموعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ التوصل إلى اتفاق بشأن صياغة برنامج شامل ومتكامل لبناء القدرات من أجل مفوضية الاتحاد الأوروبي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٠ - وبفضل الدعم الذي قدمته المجموعة، اكتسبت عملية اجتماعات المائدة المستديرة القطرية زخماً هائلاً. فحتى آذار/ مارس ٢٠١١، وقع ٢٣ بلداً وجماعة اقتصادية إقليمية واحدة (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) اتفاقاتها التي تبين استراتيجيتها لتنفيذ هذا البرنامج الشامل. وأعد ما مجموعه ١٩ بلدا من أصل ٢٣ بلداً خطط استثمار مفصلة. أما فرقة العمل المعنية بشركاء التنمية التابعة للبرنامج التي تسعى إلى كفالة تزامن الدعم على الصعيدين القطري والإقليمي وإلى حشد الدعم التقني والسياسي والمالي من المؤسسات التي تمثلها، فقد دعمت أيضاً عملية صياغة اتفاقات البرنامج الشامل وخططه الاستثمارية.

وكنتيجة لذلك، وبفضل دعم كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، نجحت خمسة بلدان أفريقية في الحصول على أموال من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.

٣١ - ويذكر أن البنك الدولي يدير منذ عام ٢٠٠٨، صندوقاً استئمانياً متعدد المانحين يبلغ رصيده ٣١ مليون دولار لتنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وأدار البنك أيضا صناديق استئمانية الغرض منها دعم المؤسسات الإقليمية التي تتولى تنفيذ العنصر الرابع (البحوث الزراعية). وهناك حالياً صندوقان استئمانيان قيد الإنشاء: أحدهما بمبلغ ٢٥ مليون دولار لمنتدى البحوث الزراعية في أفريقيا؛ والآخر بمبلغ ٥٢ مليون دولار لرابطة تعزيز البحوث الأفريقية في شرق ووسط أفريقيا.

٣٢ - وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدمت منظمة الفاو المساعدة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إعداد وثائق مؤتمر وزراء الزراعة الأفارقة الذي عقد في ليلونغوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومن بين نتائج المؤتمر إنشاء فريق استراتيجي لسلة الأغذية يضم ١٧ بلداً عضواً، والبنك الدولي، والفاو، ومصرف التنمية الأفريقي، ليتولى قيادة عملية تحويل أفريقيا إلى سلة للأغذية ورصد هذه العملية. وخلال هذا المؤتمر، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل بإطار مبادرات السياسات المتعلقة بالأراضي ومبادئها التوجيهية دعماً لتنفيذ المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ذات الصلة بالسياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا. وترمي هذه المبادرة إلى تسخير الموارد وبناء الشراكات الفعالة دعماً لتحسين تنظيم أفريقيا وإدارتها الرشيدة لأراضيها ومواردها.

٣٣ - ويربط البرنامج التجريبي للشراء من أجل التقدم التابع لبرنامج الأغذية العالمي طلب برنامج الأغذية العالمي على السلع الغذائية الثابتة بالخبرات الفنية لطائفة واسعة من الشركاء، مما يتيح لصغار المالكين تعزيز الإنتاج الزراعي وبيع فائض محاصيلهم وزيادة إيراداتهم. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تعاقد برنامج الأغذية العالمي على أكثر من ٠٠٠ ٧٥ طن متري من الأغذية مع جهات مستهدفة تشمل منظمات المزارعين، وصغار ومتوسطي التجار، وتجار المنتجات الزراعية في أفريقيا، مستعينا في ذلك بطرائق شراء مبتكرة مؤاتية لصغار المالكين، وتولى تدريب أكثر من ٠٠٠ ٦ من المزارعين وأمناء المخازن وصغار ومتوسطي التجار على الزراعة بوصفها عملا، وعلى تقنيات الزراعة، ومراقبة الجودة، وإدارة المخازن، ومناولة المنتجات بعد الحصاد.

٣٤ - وفي متابعة للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، المعقود في أبوجا عام ٢٠١٠، قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ببعثات ميدانية في مجموعة مختارة من البلدان وستقدم تحليلاً مفصلاً لسلاسل القيمة يبين جميع خطوات عملية تحديد القيمة الاقتصادية لمنتج أو اثنين من المنتجات الزراعية الرئيسية من اختيار السلطات المحلية. وقد رُصد نحو ١ مليون يورو لهذا المشروع خلال الفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠١٠ وآب/أغسطس ٢٠١٢.

٣٥ - وأعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٠ لتحري سبل تحسين الأمن الغذائي في أفريقيا عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية لمزارعيها باستخدام السياسات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتحقيقا لاستقرار إيرادات منتجي السلع الأساسية الزراعية في أفريقيا، نظم الأونكتاد حلقات عمل مع حكومات غانا وكوت ديفوار والكاميرون في إطار برنامج السلع الأساسية الزراعية لعموم بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وأسفرت حلقات العمل تلك عن تحديد خطة عمل لإنشاء ''صندوق لضمان القطن'' في كوت ديفوار، وتحديد القيود المفروضة على تمويل تسويق الكاكاو والبن، ودراسة سبل تحسين حصول أصحاب المصلحة المشاركين في سلاسل إنتاج الكاكاو والبن في الكاميرون على الائتمانات، ووضع نظام إيصالات/سندات ضمان للمخازن وإنشاء بورصات للسلع الأساسية بغرض تحسين سير عمل أسواق الحبوب في غرب أفريقيا.

٣٦ - وعززت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قدرات الدول الأفريقية الأعضاء على تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالإشعاعات واستخدام التكنولوجيات النووية والتكنولوجيات التحليلية المتصلة بها لإدارة المخاطر الغذائية والبيئية.

هاء - الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

٣٧ - واصلت المجموعة تقديم الدعم للمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تعزيز قدرتها على قيادة التنمية وحشد الموارد وتنفيذ ومتابعة برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومشاريعها في مجال الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق.

٣٨ - ودعماً للعملية المفضية إلى استعراض مبادرة الاستعراض العالمي الثالث للمعونة من أجل التجارة، عقدت منظمة التجارة العالمية عدداً من الدورات التدريبية الإقليمية لمساعدة أعضائها من البلدان النامية على ملء استبيانات التقييم الذاتي وتيسير إعداد الدراسات الإفرادية المتصلة بالمعونة من أجل التجارة. وتعزيزاً لمشاركة القطاع الخاص في هذه المبادرة، شارك كل من منظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية الأفريقي في استضافة اجتماع مع

مسؤولين من القطاع الخاص في أفريقيا خلال المؤتمر الاقتصادي الأفريقي لعام ٢٠١٠ في تونس. وزادت منظمة التجارة العالمية أيضاً من دعم أمانتها للمجموعة الأفريقية بالمنظمة في جنيف ووفرت الدعم للأعضاء الذين ليس لديهم تمثيل فعلي في جنيف.

٣٩ - وفي إطار مبادرة الإطار المتكامل المعزز، قام الأونكتاد بدعم البلدان الأفريقية في إعداد استراتيجياتها المتعلقة بتنمية التجارة وتحديث دراساتها التشخيصية للتكامل التجاري وتنفيذها. وتم، بالتعاون مع أمانة الإطار المتكامل المعزز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنظيم حلقة عمل إقليمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية استفادت منها خمسة بلدان أفريقية فرنكوفونية. وتمثل هدفها في تيسير تعميم الاهتمام بالتجارة في الخطط الإنمائية الوطنية وتعزيز القدرات في مجال السياسات التجارية.

٤٠ - وبموجب الإطار المتكامل المعزز، قام مركز التجارة الدولية بتعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الموجهة نحو التصدير في تسعة بلدان افريقية. واضطلع مركز التجارة الدولية، في إطار برنامجه للحد من الفقر عن طريق التصدير، بعدد من الأنشطة التي تربط المجتمعات المحلية الفقيرة بالسوق العالمية من خلال إدماج هذه المجتمعات في سلاسل القيمة الخاصة بالمنتجات والخدمات في ١٢ من أقل البلدان نموا من بينها بوروندي، ورواندا، والسنغال، وغينيا.

٤١ - وواصل مركز التجارة الدولية العمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إطار البرنامج الإقليمي لبناء القدرات الإفريقية (البرنامج الثاني لبناء القدرات الأفريقية في مجال التجارة) الذي يشمل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ويعزز الشبكة المشتركة بين المؤسسات الوطنية والإقليمية لدعم التجارة. وقدم مركز التجارة الدولية أيضاً، الدعم لتيسير التجارة عن طريق برنامج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بسلاسل الإمداد واللوجستيات والذي يربط صغار المنتجين بالمتاجر الكبرى الوطنية والإقليمية.

٤٢ - وعقد مركز التجارة الدولية لمنتدى القطاع الخاص الأفريقي على هامش الدورة العادية الخامسة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه في كمبالا. وحضر هذا المنتدى قيادات من دوائر الأعمال والمجتمع المدني والحكومة وشبكات الاتفاق العالمي في أفريقيا واختتم باعتماد إعلان يحدد الإجراءات ذات الأولوية اللازم اتخاذها لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الأفريقية.

٤٣ - وأسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً في تسريع إنشاء منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية من خلال تقرير بشأن التجارة في ما بين البلدان الأفريقية يوصي بأن تقوم

الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالمواءمة بين سياسات تحرير التجارة، جرى تقديمه في الدورة العادية السادسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة الأفارقة في كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ثلاث حلقات عمل إقليمية وجولات دراسية بشأن تيسير التجارة والمبادلات التجارية في ما بين البلدان الأفريقية في جمهورية تترانيا المتحدة وغانا وكينيا عام ٢٠١٠. وأتاحت هذه الحلقات لأصحاب المصلحة تبادل الخبرات والتعلم من أفضل الممارسات في مجال تيسير التجارة وأنشطة الموانئ وإدارة الممرات. ونتيجة لذلك، استهلت منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية برنامجا لمواءمة وتحرير نقل السلع عبر الحدود.

٤٤ - وساعد الصندوق المشترك للسلع الأساسية جمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والكاميرون على زيادة تطوير الأخشاب المجهزة من أجل زيادة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل. وفي إثيوبيا ورواندا، نفذ هذا الصندوق خطة لضمان الائتمانات تتيح لصغار الملاكين من المزارعين الحصول على قروض تجارية ضرورية لشراء معدات التجهيز المحسنة ولتمكين المجتمعات التعاونية من تصدير البن العالي الجودة. وفي زامبيا وموزمبيق، قام الصندوق بتدريب المزارعين على معايير النظافة الشخصية والمعايير الصحية وتحسين تربية الحيوانات وتنظيم المشاريع والربط بين الأعمال بما يحسن إنتاجيتهم وفرص وصولهم إلى الأسواق وإيراداتهم. وعزز أيضاً إدماج مزارعي الكفاف في اقتصاد السوق عن طريق ربطهم بصناعات المستخدمين النهائيين في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

واو - البيئة والسكان والتحضر

٤٥ - تركز مجموعة البيئة والسكان والتحضر اهتمامها على مواجهة التحديات المتعلقة بتزايد أعداد السكان وحركة الشعوب، والنمو السريع للبلدات، والتدهور البيئي، والافتقار إلى الإحصاءات الديمغرافية.

٤٦ - وشكلت ضرورة أداء مجموعات آلية التنسيق الإقليمية لدور حيوي في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (قمة ريو بعد مرور عشرين عاماً) في البرازيل عام ٢٠١٢ أحد المواضيع الرئيسية للدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمية التي عقدت في أديس أبابا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتيسيراً لمشاركة أفريقيا، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١١، حلقات عمل بشأن الأطر المؤسسية والاستراتيجية للتنمية المستدامة وبشأن إطار مؤشرات التنمية المستدامة.

٤٧ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باعتباره أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، تقديم الدعم لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة العمل في إطار المبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ودعم أيضا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستعراض الحالي لخطة العمل الذي تجريه كل من وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الوزاري. وشمل ذلك عملية تقييمية شاملة، وأنشطة تحليلية، وإعداد الوثائق ذات الصلة مع تقديم توصيات، وعقد اجتماع استشاري لأصحاب المصلحة الرئيسيين، وإنشاء برنامج للشراكات. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم كذلك لمؤتمر أفريقي وزاري رفيع المستوى بشأن التنوع البيولوجي والتخفيف من حدة الفقر عقد في ليبرفيل، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، واعتمد إجراءات ملموسة يجسد فيها تقديره لأهمية التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي والموارد الطبيعية المتجددة. ونتيجة لذلك، شرعت جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون في وضع قوانين إطارية وطنية تتعلق بالبيئة تراعي فيها ضرورة حفظ الغابات والأحياء البرية على الصعيد الإقليمي عبر الحدود.

٤٨ - وبدأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في تيار المياه الدافئة في غينيا. ويذكر أن المياه العابرة للحدود في هذه المنطقة تزخر بالتنوع الغني وتتسم بأهمية اقتصادية وإيكولوجية واجتماعية شديدة. ويهدف ذلك المشروع إلى كفالة إنعاش مصائد الأسماك المستنفدة والموائل المتدهورة وتجديد مواردها، وخفض التلوث بإرساء إطار إداري إقليمي للاستخدام المستدام للموارد الحية وغير الحية. وقدمت منظمة اليونيدو، من خلال مشروعها المتعلق بالسياحة الإيكولوجية، الدعم إلى تسعة بلدان أفريقية للحد من تدهور الشواطئ عن طريق رصد أفضل للممارسات البيئية بغرض الحد من الملوثات. وقامت أيضاً بتدريب منسقي المشاريع في ١١ موقعاً تجريبياً على إجراء تقديمات للاحتياجات.

٤٩ - ويدعم برنامج الأغذية العالمي حالياً مفوضية الاتحاد الأفريقي في تجميع بيانات مخاطر الكوارث المناخية في القارة بما يمكن البلدان من التعامل مع المخاطر المناخية بصورة إجمالية عبر المناطق وإنشاء صندوق للطوارئ من أجل مواجهة الكوارث المناخية. وتشير الاستنتاجات الأولية إلى أن نسبة الوفورات المتحققة من تنويع الخسائر المتصلة بالجفاف عبر القارة تبلغ ٥٠ في المائة. ويجعل ذلك من مجمع المخاطر الأفريقي آلية تمويل جذابة لدعم الأمن الغذائي الأفريقي.

٥٠ - وعقدت المنظمة البحرية الدولية دورات تدريبية بشأن مكافحة التلوث البحري وحماية البيئة البحرية، وحلقات عمل بشأن الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، وإدارة مياه صابورة السفن، والمسائل المتعلقة بحالات الانسكاب النفطي، ومناولة السلع الخطيرة، وحلقة عمل تدريبية بشأن سلامة النقل البحري، وبعثات استشارية لإعداد مسودة مشروع وثيقة تشريعية ومشروع استراتيجية وطنية لإدارة مياه صابورة السفن في شتى البلدان الأفريقية.

٥١ - وعقدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، في ظل الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، المؤتمر الأول لوزراء الأرصاد الجوية في أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وصدر عن هذا المؤتمر إعلان نيروبي الذي أنشئ بموجبه المؤتمر الوزاري الأفريقي للأرصاد الجوية. وسيقدم المؤتمر المبادئ التوجيهية المتعلقة بتطوير الأرصاد الجوية من أجل الحماية البيئية المستدامة في أفريقيا.

٥٢ - وأعد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ونخبة من المدن الشريكة بالتعاون مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المتعلقة بالمدن الذي تشرف عليه منذ عام ٢٠٠٧ مدينة دوربان (بلدية إيثكويني)، في جنوب أفريقيا. وفي إطار هذا البرنامج، واصل موئل الأمم المتحدة توفير الدعم التقني لرصد التقدم الذي أحرزته المدن الأفريقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تبادل المعارف والممارسات الفضلى في مجال توفير السكن للفقراء والتنمية الحضرية، ولتنفيذ المبادرات التجريبية الرائدة.

٥٣ - وأجرى في إطار مشروع جامعة الأمم المتحدة المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي تقييماً لأثر تغير المناخ على فرص التنمية الاقتصادية في شمال أفريقيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، نظم المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة ومكتب جامعة الأمم المتحدة في نيويورك مناسبة بشأن تغير المناخ والبلدان المنخفضة الدخل لمناقشة نهج تحليل آثار تغير المناخ ووضع استجابات السياسات العامة الملائمة في البلدان ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل.

زاي - التنمية الاجتماعية والبشرية

٥٤ - تنقسم مجموعة التنمية الاجتماعية والبشرية إلى ست مجموعات فرعية، هي: مجموعة الصحة وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى؛ ومجموعة التعليم والموارد البشرية؛ ومجموعة الشؤون الجنسانية والشباب والتنمية؛

ومجموعة الرعاية الاجتماعية والحماية والاتجار بالبشر؛ ومجموعة العمل والعمالة؛ ومجموعة الرياضة والثقافة.

٥٥ - ونفذت المجموعة والمجموعات الفرعية، خلال عام ٢٠١٠، عددا من الأنشطة المشتركة. إذ نظمت المجموعة، في تشرين الأول/أكتوبر، في أديس أبابا، مناسبة معنية بتغير المناخ والتنمية، قبل انعقاد منتدى التنمية الأفريقية السابع. ولأغراض رصد تقدم أفريقيا تجاه تنفيذ التزام أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب والإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى، عملت المجموعة الفرعية المختصة على تنفيذ استعراض الخمس سنوات لنداء أبوجا، للتعجيل بإتاحة الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب والإيدز والسل والملاريا للجميع في أفريقيا.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٠، استهدفت مبادرة الحصبة، وهي شراكة بين رابطة الصليب الأحمر الأمريكية ومؤسسة الأمم المتحدة ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، تنفيذ برامج لتحصين زهاء ٧٦ مليون طفل في ٢٦ بلدا في أفريقيا وآسيا وأوروبا. وأسهمت المبادرة منذ عام ٢٠٠١، في خفض وفيات مرض الحصبة في أفريقيا بنسبة ٨٩ في المائة.

٥٧ - وتعاون برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز مع مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بشأن خطة الصناعات الصيدلانية لأفريقيا. ومولت منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، في شراكة مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومؤسسة ويليام ج. كلينتون، قيام تجمع معني بدعم مبادرة اتساق تسجيل الأدوية في أفريقيا، التي تهدف إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تأسيس نظم فعالة لتسجيل الأدوية من خلال تحقيق اتساق عمليات التسجيل على الصعيد الإقليمي وبناء القدرات على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٥٨ - وأعدت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الاتحاد الأفريقي حملة لتسريع خفض وفيات الأطفال والأمهات في أفريقيا، بغرض عكس مسار المعدل المرتفع لهذه الوفيات من أجل استيفاء الهدف العالمي الرامي إلى خفض معدلاتها بنسبة ٧٥ في المائة. وجرى حتى الآن تقديم الدعم لأربعة وعشرين بلدا أفريقيا كي تنظم حملاتها الوطنية.

٥٩ - وأكملت اليونيسيف بنجاح، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبمساهمة شركاء آخرين، إعداد تقرير تقييمي عن لجنة الخبراء الأفريقيين المعنية بحقوق الأطفال ورفاههم

وخطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وأدت التوصيات التي خرج بها هذا التقييم إلى اتخاذ قرارات إيجابية في الدورة العادية الخامسة لاجتماع قمة الاتحاد الأفريقي.

٦٠ - ووزعت حملة مؤسسة الأمم المتحدة المسماة لا شيء غير الناموسيات، مليون ناموسية سريرية من النوع الطويل العمر المعالج بمبيدات الحشرات على الأسر المعيشية والأطفال في مختلف أنحاء القارة الأفريقية، وجمعت أكثر من ٣٠ مليون دولار من أجل دعم مشاريع توزيع الناموسيات التي تنفذها واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية منذ عام ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، تتعاون المؤسسة مع مفوضية شؤون اللاجئين في توفير الناموسيات السريرية للفئات الضعيفة من اللاجئين. والمؤسسة شريك فاعل أيضا في المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال، بجانب مؤسسة بيل وميليندا غيتس ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الروتاري الدولية. وفي عام ٢٠١٠، حشدت المؤسسة موارد جمة من أجل دعم حملة التحصين ضد شلل الأطفال في أفريقيا.

٦١ - وفي مجال الصحة والبيئة، ساعد تنفيذ إعلان ليبرفيل بشأن الصحة والبيئة لعام ٢٠٠٨، في تحديد الفجوات في المعارف المتعلقة بأوجه الارتباط بين الصحة والبيئة. واعتمد المؤتمر المشترك بين وزارات الصحة والبيئة في أفريقيا، الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية في لواندا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ثلاث وثائق أساسية ستساعد البلدان على دفع عجلة إعلان ليبرفيل إلى الأمام، وهي: وثيقة التزام لواندا بمعالجة أولويات القارة الأفريقية الصحية والبيئية؛ ووثيقة التحالف الاستراتيجي في مجال الصحة والبيئة، وهو آلية معنية بتحفيز السياسات والاستثمارات من أجل الصحة والبيئة؛ والبيان المشترك لوزراء الصحة والبيئة في أفريقيا بشأن تغير المناخ والصحة، الذي عرض مشروعه في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في كانكون بالمكسيك.

٦٢ - وتتعاون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، منذ عام ٢٠٠٦، في تنفيذ مشروع حساب إنمائي يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال سياسات الاقتصاد الكلي الشاملة لجميع الفئات الاجتماعية، يشمل أوغندا وجنوب أفريقيا والسنغال. ويركز المشروع على المجموعة الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بتخفيف حدة الفقر المدقع والتعليم والصحة والمياه وخدمات الصرف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الإدارة على إعداد مشروع للمساعدة التقنية في مجال سياسات الاقتصاد الكلي، من أجل تحقيق الأهداف في تشاد. ووفرت الإدارة الدعم للشراكة الجديدة

من أجل تنمية أفريقيا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من خلال تعزيز المجالس الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، بغرض زيادة مساهماتها في السياسات الإنمائية.

٦٣ - وفي إطار أنشطة الاحتفال بالسنة الدولية للشباب، استضاف مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشبكة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بنماء الشباب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في نيويورك، حلقة نقاش عن موضوع ''الشباب ومستقبل أفريقيا: التحديات والفرص''. وتركز اهتمام هذه المناسبة على الدور الإيجابي الذي يستطيع الشباب أداؤه، باعتبارهم أحد الموارد الأساسية للاستقرار والسلام والتنمية المستدامة.

٦٤ - وعززت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعمها لنقل المعارف العلمية والتقنية ذات الصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، من خلال عقد دورات تدريبية وتنظيم زيارات زمالة وزيارات علمية، نفذت منها ٥٩٧ زيارة في عام ٢٠١٠، كما شارك ١ ٦٨٩ فردا من العلماء والأخصائيين التقنيين في دورات تدريبية وحلقات عمل تقنية إقليمية. وقدمت الوكالة الدعم أيضا لتأسيس برنامج أكاديمي منتظم لمنح درجة الماجستير في العلوم النووية في مصر وغانا، وأطلقت برنامجا أثيريا باسم ''مجمع الصحة البشرية''، وبدأت تشغيل بوابة إلكترونية للتعلم توفر من خلالها موارد للمهنيين العاملين في مجال الصحة الذين يقدمون خدمات العلاج بالأشعة وخدمات التغذية.

٦٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عقدت المنظمة البحرية الدولية حلقة عمل تدريبية في الصين، لرؤساء الإدارات البحرية من ١٥ بلدا أفريقيا. ووفرت أيضا معدات ومواد تدريب للمعاهد والجامعات العاملة في مجال التدريب البحري في إثيوبيا والرأس الأخضر وغانا وكوت ديفوار وليبريا.

حاء - العلم والتكنولوجيا

٦٦ - تركز مجموعة العلم والتكنولوجيا اهتمامها على تنفيذ خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا، التي وضعتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والقائمة على ثلاث ركائز مترابطة لبناء القدرات وإنتاج المعارف واختراع المبتكرات التكنولوجية.

٦٧ - ووفرت اليونسكو إمكانية بناء القدرات من خلال مبادرتها الأفريقية لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وحتى تاريخه، طلب ما يزيد على ٢٥ من الدول الأعضاء الأفريقية المساعدة من اليونسكو من أجل استعراض سياساتها للعلم والتكنولوجيا والابتكار وإعادة صياغتها. ونفذت عمليات استعراض السياسات من خلال حلقة عمل دون إقليمية عقدت

في باماكو، في أيار/مايو ٢٠١٠، وتدرب فيها أكثر من ٦٠ شخصا من صناع السياسات من منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٦٨ - وتؤيد المنظمة العالمية للملكية الفكرية إعداد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية والابتكار وتنفيذها. ولأغراض تعزيز قدرات مؤسسات الإدارة والأبحاث والتنمية والشركات والرابطات المهنية في مجال استخدام الملكية الفكرية من أجل التنمية وإدارتها، نفذت المنظمة برامج تدريب وعقدت حلقات دراسية وحلقات عمل مختلفة.

٦٩ - ووفرت المنظمة المساعدة التقنية في مجال تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا، علاوة على توفير المشورة التقنية وموارد بناء القدرات في مجالات إعداد مشروعات براءات الاختراع وتقييم الملكية الفكرية وتمويلها وتسويقها، وتأسيس مكاتب لنقل التكنولوجيا ومحاور للملكية الفكرية ومراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار. ونفذت مراكز من هذا النوع في ٤ بلدان أفريقية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، أو يجري العمل على تنفيذها، وأطلق مشروع نموذجي لتأسيس مكاتب لنقل التكنولوجيا في تونس والجزائر ومصر والمغرب. وقدمت المنظمة المساعدة أيضا لبعض الدول الأعضاء في مجال صياغة صكوك إقليمية متسقة لحماية المعارف التقليدية وأنماط التعبير الثقافية التقليدية، مما أدى إلى اعتماد بروتوكول سواكوبموند المتعلق بحماية المعارف التقليدية وأنماط التعبير الفلكلورية في إطار المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية، في سواكوبموند، بناميبيا، في آب/أغسطس ٢٠١٠.

٧٠ - وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعزيز قدرات البرلمانات من أجل تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع برلمان البلدان الأفريقية والشبكة الأفريقية للمعارف البرلمانية، من خلال خطة العمل المعلوماتية للبرلمانات الأفريقية. وعززت أيضا قدرة الشبكة باعتبارها آلية مؤسسية للتعاون فيما بين البرلمانات الأفريقية.

طاء - الاتصالات والدعوة والتوعية

٧١ - يتمثل الهدف الرئيسي لهذه المجموعة، التي يتولى تنسيقها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، في تعزيز الدعوة والدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعد الدولية والقارية والإقليمية.

٧٢ - ولأغراض تعزيز الاتساق في مجال أنشطة الاتصالات والدعوة، طلب المكتب إلى منظمي اجتماعات جميع المجموعات والمجموعات الفرعية تعيين منسقين للاتصالات. وعلى سبيل المتابعة، جرى الاتفاق، أثناء حلقة عمل عقدت في داكار، على أن يتصدر المكتب عملية تأسيس نظام لجمع المعلومات ونشرها من أجل دعم إنتاج وتوزيع نشرة إخبارية

فصلية لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بغرض تسليط الضوء على النجاحات والأمثلة الإيجابية لأنشطة كل مجموعة.

٧٣ - وتضامن المكتب مع أعضاء المبادرة الاستثمارية المشتركة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة، بغرض تعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل النمو والتنمية في أفريقيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أطلق الشركاء، بدعم من إدارة شؤون الإعلام، دراسة مشتركة أوصت بزيادة تنويع الاقتصادات الأفريقية، كما قدموا سلسلة من الإحاطات بشأن السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والهياكل الأساسية والدين والعون.

٧٤ - واستمرت إدارة شؤون الإعلام في توفير الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من خلال عمل الترتيبات اللازمة للإحاطات الإعلامية والمقابلات الشخصية التي يقدمها المسؤول التنفيذي الأول لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا وتيسير عملية التقديم. وواصلت الإدارة أيضا تغطية شؤون الشراكة في مجلتها الفصلية المعنونة آفريكا رينيوال (Africa Renewal)، التي تصدر باللغتين الإنكليزية والفرنسية وتوزع ٤٠ ٠٠٠ نسخة، من خلال نشر قصص عن إنجازات الشراكة والتحديات التي تواجهها.

٧٥ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ضمن جهودها في مجال التوعية، إعداد تقرير عن توفير الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بغية تقديمه إلى الاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. وأعدت أيضا عددا من مواد الترويج المتعلقة بالجوانب المختلفة لعمل آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا ومجموعاتها، بهدف تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات فيما بين المجموعات، وبين المجموعات والجهات الفاعلة الأخرى. وتشمل مواد الترويج الحديثة النشرة الإخبارية المسماة الشراكة الجديدة اليوم (٣ ٠٠٠ مشترك) ودليل يضم أسماء الأعضاء في الآلية.

ثالثا – المسائل المتعلقة بالسياسات في مجال تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

ألف – تدعيم نظام المجموعات والتعاون المعزز بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٧٦ – في السنة الماضية، عززت الأمم المتحدة دعمها لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وانتفعت آلية التنسيق الإقليمية بعمليات التنسيق المعززة وبتأسيس قيادة أقوى وبملكية مفوضية الاتحاد الأفريقي للبرنامج، لا سيما في أعقاب تحول أمانة الآلية الحالية إلى أمانة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وجرت الإشارة، في الدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق، إلى أن إدماج الشراكة الجديدة في هياكل الاتحاد وعملياته أدى إلى إحراز نتائج ملموسة تشمل التخطيط المشترك للبرامج وتحقيق الاتساق بين المفوضية ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة، في مجالات برنامجية من قبيل السلام والأمن والزراعة والأمن الغذائي (البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا) والهياكل الأساسية (برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا)، والبيئة.

٧٧ – وظلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مصدرا لتوفير الموارد البشرية اللازمة لتشغيل آلية التنسيق الإقليمية، وكثفت جهودها التنسيقية، وأدت دورا حيويا في توفير الدعم والتنسيق الاستراتيجيين لآلية التنسيق. وعقدت اللجنة بالتعاون مع الشركاء، في أديس أبابا، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، اجتماعا استشاريا استغرق يوما واحدا، لمنسقي المجموعات والمجموعات الفرعية ومنسقيها المشاركين، بغرض مناقشة الأداء الوظيفي لنظام الآلية. وحضر الاجتماع منسقو وأعضاء معظم المجموعات والمجموعات الفرعية.

٧٨ – وفي الإعلان المعنون ”تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي“، الذي وقعه الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد (انظر الوثيقة A/61/630، المرفق)، وافقت المنظمتان على رصد الجهود الرامية إلى تنفيذ البرنامج على مراحل مدة كل منها ثلاث سنوات. وأصدر الأمين العام في ذلك الصدد تقريرا بعنوان ”استعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي“ (A/65/716-S/2011/54)، أوضح فيه بإيجاز أنشطة منظومة الأمم المتحدة وأكد ضرورة تحسين التنسيق والتوسيع التدريجي لنطاق الأنشطة لتشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.

٧٩ – ولوحظ في الدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، إحراز تقدم تجاه إنشاء آليات تنسيق دون إقليمية في وسط أفريقيا وشرقها وجنوبها. وقام المشاركون في الاجتماع الأول لفرقة العمل التابعة لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها، التي شكلت من أجل بدء تشغيل آليات التنسيق دون الإقليمية في شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها، الذي عقد في

كيغالي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بتحديد المجالات المواضيعية ووضع مخططات طرائق العمل وتأكيد ضرورة أن تركز آليات التنسيق دون الإقليمية على المجالات البرنامجية التي تملك وكالات الأمم المتحدة فيها ميزة نسبية وتستطيع أن تحقق فيها قيمة مضافة.

٨٠ - وبينما أقر المشاركون في الدورة الحادية عشرة للآليات بإحراز تقدم، فقد دعوا أيضا إلى مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين المجموعات، وبخاصة في مجال المسائل الشاملة لعدة قطاعات، علاوة على الدعوة. وأوصى المشاركون أيضا بأن تحصر المجموعات اهتمامها في عدد محدود من المشاريع أو النواتج القابلة للإنجاز. ودعوا إلى تكثيف الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل حشد الموارد لتنفيذ المشاريع المشتركة دعما للاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديد من أجل تنمية أفريقيا.

باء - توفير الدعم لحشد الموارد بغرض تمويل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٨١ - أعد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتشاور مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وآلية التنسيق الإقليمية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبصدد متابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، تقرير الأمين العام عن آلية استعراض تنفيذ الالتزامات المعقودة فيما يتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية (A/65/165)، الذي سلط الضوء على إمكانية المساءلة المتبادلة من أجل تحسين الممارسات والسياسات والإجراءات الإنمائية.

٨٢ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي العمل على إعداد شبكة مؤسسية للاستعراض المتبادل لفعالية التنمية في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقيم الاستعراض المتبادل لعام ٢٠١٠ إنجاز الالتزامات وفعاليتها وأولويات السياسات المستقبلية. واعتمدت لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة موجز الاستعراض المتبادل لعام ٢٠١٠، في اجتماع قمتها الثالث والعشرين الذي انعقد في تموز/يوليه ٢٠١٠، في كمبالا.

٨٣ - واستضافت اللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد/الشراكة الجديدة اجتماع استشارة تقنية بشأن منهاج أفريقيا لفعالية التنمية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتركز اهتمام الاجتماع على ثلاثة مواضيع مترابطة هي فعالية التنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات. واتفق المشاركون على خارطة طريق توضح الخطوط العريضة لإجراءات محددة وأهداف وآليات للتصميم والإدارة من أجل كفالة فعالية إطلاق المنهاج على نطاق القارة.

٨٤ - ونظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واستضاف اجتماع فريق خبراء عن ''التمويل البالغ الصغر في أفريقيا: لمحة عامة وطريق المستقبل''، بهدف إعداد توصيات بشأن سياسات محددة تتعلق بكيفية تسخير إمكانيات التمويل البالغ الصغر في أفريقيا. وأبرزت المناقشات أهمية الرقابة الفعالة بالإضافة إلى بناء قدرات المراقبين، وشجعت التعلم من الأقران باعتباره أداة فعالة. واستضافت منظمة المستثمر الأفريقي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للشراكات وسوق نيويورك للأوراق المالية وسوق الأوراق المالية يورونيكست (Euronext) ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وآلية التنسيق الإقليمية التابعة للشراكة الجديدة وفريق الأعمال التجارية التابع للشراكة، اجتماع قمة المستثمر الأفريقي المعني بسلسلة المؤشرات، الذي عقد في مقر سوق نيويورك للأوراق المالية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأدخل اجتماع القمة قيادات الأعمال التجارية والمستثمرين ومحبي الأعمال الخيرية في شراكات لدعم جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

٨٥ - وأكمل الأونكتاد، ضمن مساعدته للبلدان الأفريقية في استقطاب الاستثمارات، استعراضه للسياسة الاستثمارية لبوروندي وسيراليون. واكتمل إعداد الصيغة النهائية لتقريري التنفيذ الخاصين بإثيوبيا وجمهورية تترانيا المتحدة. وأعدت إرشادات الاستثمار لأربعة بلدان؛ وتلقت ناميبيا المساعدة في إعداد مشروع مدونة استثمار جديدة؛ ونجحت بنن في تركيب نظام ''التتبع الإلكتروني''، الذي استخدم لمعالجة طلبات تراخيص الاستثمار عن طريق الحاسوب. وبدأ تشغيل ''نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية'' في ستة بلدان أفريقية، وساعد الأونكتاد خمسة بلدان أخرى في جمع الأموال لتركيب هذه النظم في المستقبل. ووفر نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي مساعدة تقنية مباشرة لاثنين وعشرين بلدا أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجرى تركيب برمجيات هذا النظام في مصر، ونفذت في عدة بلدان مهام لبناء القدرات المتعلقة بتدريب هذه البلدان على استخدام النظام وعلى إعداد إحصاءات الديون.

٨٦ - وأتاح الجهاز الاستئماني لمرفق خفض الفقر وتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي ثلاث آليات تساهلية جديدة، وفرت الدعم لجهود خفض الفقر المملوكة للبلدان، مع إتاحة قدر أكبر من المرونة في مجال التوثيق، وتطبيق ضمانات أكثر تشددا في مجال الانفاق الاجتماعي ومجالات الانفاق الأخرى ذات الأولوية. وازداد الإقراض الذي يوفره الصندوق في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية بمقدار ٣٠٠ في المائة في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، في عام ٢٠٠٩. وتضاعفت أيضا قدرة الصندوق على تقديم القروض التساهلية المتوسطة الأجل. وعلاوة على ذلك، منح الصندوق إعفاءات مؤقتة من فوائد الديون للبلدان المنخفضة

الدخل، حتى نهاية عام ٢٠١١. وتلقت البلدان الأفريقية جنوب الصحراء ما يعادل ١١,٩ بليون دولار نتيجة اعتمادات حقوق السحب الخاصة، في عام ٢٠٠٩.

٨٧ - ووفر الصندوق ٤,٧ بليون دولار لتخفيف ديون البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، مما خفف العبء عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وحرر الموارد لمقابلة النفقات المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر. وتمت الموافقة حتى تاريخه على تخفيف ديون ٣٥ بلدا، ٢٩ منها في أفريقيا، وذلك بتوفير ٦٠ بليون دولار (القيمة الصافية المتاحة في نهاية عام ٢٠٠٨). وبنهاية عام ٢٠٠٨، بلغ ١٨ بلدا من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء نقطة الإنجاز، وحصلت هذه البلدان من الصندوق على تخفيف ديون غير قابل للنقض، في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخيف عبء دين البدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبلغت ٣ بلدان أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء نقطة الإنجاز في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

٨٨ - وعمل الصندوق مع الشركاء الدوليين على تعزيز النمو وخفض الفقر في البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل، وبخاصة أثناء سعيها إلى التعافي من أزمات الأغذية والوقود والأزمة المالية العالمية. وتتمثل السياقات التشغيلية لهذا الدعم في الاستراتيجيات الوطنية لخفض الفقر وحشد الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وركز الصندوق اهتمامه على السياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف، وعلى الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الأخرى ذات الصلة باستقرار الاقتصاد الكلي.

جيم - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

٨٩ - عكف مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار أدائه دور المنسق والأمانة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، على تنفيذ عملية تحضيرية واسعة النطاق، شملت تنظيم مناسبات مواضيعية وحلقات دراسية قبل انعقاد المؤتمر، واجتماعات للجنة التحضيرية، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، بمن فيهم الشركاء في التنمية ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها وتنظيمات المجتمع المدني. ولكي يكفل المكتب مشاركة ٣٣ بلدا من فئة البلدان الأقل نموا على نحو فعال في العملية التحضيرية للمؤتمر، عمد إلى تمويل مشاركة ممثلين من عواصم تلك البلدان، ومن بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، في مناسبات مختلفة.

٩٠ - وشكل جهاز الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف شراكة مع المؤسسات الأمنية في رواندا منذ عام ٢٠٠٨، تمثلت نتيجتها في تأسيس مكتب للشؤون الجنسانية و ''مركز جامع متعدد الخدمات'' ضمن تشكيل الشرطة الوطنية الرواندية من أجل مكافحة العنف ضد المرأة. وأصبح هذا النوع من المراكز بمثابة مراكز تعلم للبلدان

الأفريقية الأخرى، تستقبل وفودا زائرة من ١٥ بلدا أفريقيا. وجرى أيضا إعداد دليل للمراكز الجامعة المتعددة الخدمات، وأدخل من خلاله نهج تحقيقات وتدخل متعدد العناصر، واستخدم هذا النهج من قبل مركز إسانج (أهلا وسهلا) الجامع المتعدد الخدمات في توصيل الخدمات إلى النساء الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس.

٩١ - وواصل مركز التجارة الدولية العمل على تعميم البعد الجنساني. ويساعد برنامجه المعنون المرأة والتجارة، الحكومات ومؤسسات دعم التجارة على اتخاذ نهج شامل للبعد الجنساني تجاه الاستراتيجيات التجارية، بهدف تمكين النساء المشتغلات بالأعمال الحرة من استثمار إمكانياتهن في مجال التصدير. واستمر توسع برنامجه المعنون برنامج الموضة الأخلاقية، الذي يربط المجتمعات الأفريقية المهمشة بالدوائر العالمية لصناعة الموضة، وبلغ عدد موظفيه ٠٠٠ ٥ موظف، من خلال الربط بين بيوتات الموضة الكبيرة والمجتمعات المهمشة في شرق أفريقيا.

دال - الدعم المؤسسي

٩٢ - نجحت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، منذ تأسيسها في شباط/فبراير ٢٠١٠ وإدماجها في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، في إكمال صياغة مسارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وخطة عملها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، التي أضحت الآن جزءا من عملية مواءمة برنامج بناء القدرات. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لعملية تأسيس الوكالة، وبخاصة رسم مسارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ ومواءمته بعد ذلك مع الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

٩٣ - ويوفر البرنامج الإنمائي الدعم للوكالة من خلال أداء دور حيوي في دعم طرح الإطار الاستراتيجي لتنمية قدرات الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي أصبح إطارا أساسيا للسياسات الرامية إلى كفالة الاتساق في مجال بناء القدرات. ويهدف الإطار، الذي اعتمد في الجمعية الرابعة عشرة للاتحاد الأفريقي، في شباط/فبراير ٢٠١٠، إلى مساعدة الحكومات والمؤسسات الوطنية والأطراف الفاعلة في المجال الإنمائي، على تركيز جهود تنمية القدرات في مجال إصلاح القدرات القيادية وتمكين المواطنين من تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي.

٩٤ - واستمرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في توفير الخبراء للوكالة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وتمثل الدور الرئيسي لهؤلاء الخبراء في تعزيز قدرة المنظمة في مجال العمل والدعوة المتعلقين بالسياسات، دعما لتنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا ورصده وإعداد التقارير عنه.

٩٥ - وتوفر المجموعة الفرعية المعنية بالعمالة والعمل، التي تعقد اجتماعاتها تحت رعاية منظمة العمل الدولية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، الدعم لتنفيذ إعلان وخطة عمل أوغادوغو لعام ٢٠٠٤ بشأن العمالة وتخفيف وطأة الفقر. وتقدم منظمة العمل الدولية دعما مباشرا إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مجال جمع المعلومات عن التنفيذ من الدول الأعضاء ونشرها. وقدمت منظمة العمل الدولية والمجموعة الفرعية المعنية بالعمالة والعمل الدعم أيضا إلى الندوة الأفريقية الثانية عن العمل اللائق، التي انعقدت في ياوندي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وإلى تنفيذ الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في أفريقيا، على النحو المعلن في ياوندي.

٩٦ - وفي أعقاب سلسلة من الاجتماعات التحضيرية التي انعقدت في عام ٢٠١٠، وفي تعاون وثيق مع اليونيسيف وفريق الدعم المعني بمعلومات التنمية ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أطلقت قاعدة البيانات الأفريقية بصورة رسمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وستقوم قاعدة البيانات برصد الالتزامات المعلنة من قبل الدول أعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ الأهداف المتفق عليها في مختلف الإعلانات. وتتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي مسؤولية إدارة قاعدة البيانات في عام ٢٠١١ وما بعده، بدعم مستمر من اليونيسيف ومن شركاء آخرين.

٩٧ - وقدم صندوق السكان الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامجها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إطلاق مبادرة الاتحاد الأفريقي لفرق المتطوعين الشباب، التي اعتمدها مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن الشباب، في عام ٢٠١٠. وأعقب ذلك إنتاج مواد تدريب، وتدريب أعداد كبيرة من الأشخاص صغار السن، وإجراء دراسات استقصائية، وتأسيس قاعدة بيانات أثيرية لخبراء شؤون الشباب.

هاء - التحديات والقيود

٩٨ - بينما أحرز تقدم في مجال توفير الدعم المنسق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، حددت آلية النسيق الإقليمية والمجموعات المختلفة عددا من التحديات. وتشمل الشواغل الرئيسية المشتركة ما يلي:

(أ) عدم تخصيص موارد بشرية ومالية لأنشطة المجموعات والمجموعات الفرعية؛

(ب) الحاجة إلى تحول مجال تركيز المجموعات والمجموعات الفرعية من الأنشطة إلى النتائج والآثار؛

(ج) ضرورة تعزيز قدرة المجموعات والمجموعات الفرعية على التخطيط والرصد والتقييم والاتصالات والدعوة؛

(د) تعزيز التنسيق على المستوى دون الإقليمي وتحسين اتساق أنشطة آليات التنسيق دون الإقليمية مع أولويات اللجان الاقتصادية الاقليمية؛

(هـ) ضرورة تناغم السياسات القارية والإقليمية مع عمليات التنفيذ على المستوى القطري.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٩٩ – واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم دعم كبير إلى مجالات أولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال تسع مجموعات تابعة لآلية التنسيق الإقليمية، واستمرت في تمويل البرامج والمشاريع وبناء القدرات والمؤسسات وحشد الموارد والدعوة والإغاثة الإنسانية.

١٠٠ – ينبغي أن تعزز منظومة الأمم المتحدة قدرة آلية التنسيق الإقليمية كي تمكنها من أداء مهام عملها على نحو فعال. ولأغراض مواصلة تحسين الآلية، يتعين أن تركز خطط عمل المجموعات على أنشطة استراتيجية منتقاة وذات تأثير كبير، على نحو يتسق مع الأولويات القارية. ومن الضروري أن تكفل، أثناء تطوير العمليات المشتركة للتخطيط والبرمجة، الموارد البشرية والمالية الكافية لتنفيذ أنشطة المجموعات على نحو فعال. وينبغي أن يدرج أعضاء المجموعات في عروض ميزانياتهم البرنامجية الاحتياجات من الموارد اللازمة لأنشطة المجموعات، وأن يبذلوا جهودا مشتركة لجمع الأموال من أجل دعم هذه الأنشطة.

١٠١ – يتعين على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في إطار نظام المجموعات، أن تعزز الآليات على نحو يتيح لكل مجموعة أن تتصل بالمجموعات الأخرى وأن تتبادل معها المعلومات وأفضل الممارسات والمعارف والخبرات الميدانية والفوائد المتأتية من ممارسات التنسيق الفعالة والمتسقة. ومن شان هذا أن يعزز تلاحم منظومة الأمم المتحدة في دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأن يقلل إلى الحد الأدنى الازدواجية في العمل وعدم كفاءة استخدام الموارد.

١٠٢ – هناك حاجة أيضا للرصد القائم على النتائج لتأثير أنشطة المجموعات من أجل تحسين الدعوة والاتصالات فيما يتعلق بالنتائج الملموسة. وينبغي أن تدمج بشكل كامل

في خطة عمل كل واحدة من المجموعات والمجموعات الفرعية آليات التقييم والرصد التي تتسم جداولها الزمنية ومنجزاتها المتوقعة ومؤشراتها للإنجاز بالوضوح.

١٠٣ - يتعين على كيانات الأمم المتحدة أيضا أن تكفل اتساق عملياتها للتخطيط والبرمجة ودورات ميزانياتها مع عمليات ودورات المجموعات، بغية تيسير العمليات المشتركة للتخطيط والبرمجة. وينبغي أن تساعد منظومة الأمم المتحدة اللجان الاقتصادية الإقليمية في حشد الموارد المالية اللازمة لأن تشارك بفعالية في عمليات آلية التنسيق الإقليمية.

١٠٤ - تتزايد مشاركة الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية وكيانات القطاع الخاص على الصعيد القطري، بالإضافة إلى تقديمها الدعم للبلدان الأفريقية. وينبغي أن تواصل كيانات الأمم المتحدة تعزيز التعاون مع هؤلاء الشركاء في التنمية من خارج منظومة الأمم المتحدة في مجال تصميم البرامج وتنفيذها.

١٠٥ - نظرا إلى أن عام ٢٠١١ يوافق الذكرى العاشرة لاعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تجدد التزامها تجاه برنامج الشراكة، وأن تنشئ آلية مبسطة وقائمة على النتائج على نطاق المنظومة من أجل رصد وتقييم تأثير دعمها لتنفيذ هذا البرنامج.